

في التام

فتتاهي الناقصة اولاً ويلزم منه تناهي الزايد ايضاً
لان زيادتها بقدر متناه وهو قدر ما بين البلدين
والزايد على المتناهي بقدر متناه فيلزم انقطاع
السلسلتين وقد فرضناهما غير متناهيتين
هذا خلف واعترض عليه من وجهين
الوجه الاول ان البرهان جار في الحوادث
اليومية والنفوس الناطقة بل في مراتب الاعداد
فيلزم تناهيهما بين العليل وهو بطل اما الاول فانه
فعله وما الثالث متبني وهذا الاعتراض غير
وارد على مذهب المتكلمين فانهم يقولون بتناهي الحوادث
والنفوس واما النقص بمراتب الاعداد فيعتقد
عن بانه مفهوم محض اذ لم يضبط وجوده اصلاً
ينقطع بانقطاع التوهم فلا يجزى فيه التطبيق
بخلاف الحوادث فانها وان لم يجمع في التصور
تفرض طها الوجود الخارج عن نفوس منزهة عنها
تتلمذ

يبدوا ما علمي من ذهب الحكايات اطرار الورود فيمتلج
في الحوادث الى ان التطبيق لا يجري في الامور الوجودية
مع المرتبة ترتيباً طبيعياً او وضعياً اذ الامور المعد
في الخارج مطلقاً لا وجود لها الا في الذهب
ولا توجد في الامور الغير المتناهية مفصلاً حتى يجزى
في التطبيق والامور المتعاقبة في الوجود ايضاً
كذلك اذ لا وجود للسلسلة الغير المتناهية منها
اصلاً الا في الخارج ولا في الذهب مفصلاً والمختلفة
الغير المرتبة لا يجري فيه التطبيق ايضا لان
يقع احدها واكثر من احدهما بازاً واحده من الاخر
الذي ليس لها نظام حتى يستلزم تطبيق المبدأ
على المبدأ النطاق الباقي على الباقي على الترتيب
فلا بد في التطبيق بهما ان يلاحظ العقل كل
واحد بازاً واحده كمن العقل لا يقدر على استحضار
الاقضية المفصلاً اذ يفرض في جميع ما استتاه

Copyright © King Saud University